

## الأمير هنا رئيس المجلس الرئاسي الليبي بمناسبة ذكرى الاستقلال



صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد

كونا: بعث صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد ببرقية تهنئة إلى د.محمد بونس المنفي، رئيس المجلس الرئاسي الليبي في دولة ليبيا الشقيقة، عبر فيها سموه عن خالص تهنئته بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين لعيد الاستقلال لبلادها، متمنيا سموه له موفور الصحة والعافية ولدولة ليبيا وشعبها الشقيق المزيد من التقدم والازدهار.

## ولي العهد هنا رئيس المجلس الرئاسي الليبي بذكرى الاستقلال



سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد

كونا: بعث سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد ببرقية تهنئة إلى د.محمد بونس المنفي، رئيس المجلس الرئاسي الليبي في دولة ليبيا الشقيقة، ضمنها سموه خالص تهنئته بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين لعيد الاستقلال لبلادها، راجيا سموه له وأقر الصحة والعافية ولدولة ليبيا وشعبها الشقيق المزيد من التطور والنماء.

## رئيس الوزراء هنا رئيس المجلس الرئاسي الليبي بمناسبة ذكرى الاستقلال



سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء

كونا: بعث سمو الشيخ أحمد عبدالله رئيس مجلس الوزراء ببرقية تهنئة إلى د.محمد بونس المنفي رئيس المجلس الرئاسي الليبي في دولة ليبيا الشقيقة بمناسبة الذكرى الرابعة والسبعين لعيد الاستقلال لبلادها.

«الديوان» يعمم رسمياً عطلة السنة الميلادية الجديدة: 3 أيام تأكيداً لما نشرته «الأنباء»

## اعتماد نظام إلكتروني موحد لإعلان تعاميم «الديوان» للموظفين يضمن تكافؤ الفرص ويعزز العدالة والشفافية

- مطالبة بنشر التعميم الخاص بتنظيم إجراءات النقل والندب الداخلي بعد استمرار إيقاف «الخارجي»
- بعض الجهات الحكومية نشرت ضوابط النقل الداخلي للموظفين.. و«الديوان» باعتباره الجهة المنظمة من الأحوط أن يقود الالتزام بالحكومة ويسرع بإعلان التعميم
- التطبيق العلني للقرارات لا يقتصر على كونه مطلباً أساسياً بل يعد استثماراً في رأس المال البشري

فان الدافع للعمل والإنتاجية يتأثر سلبيًا، وهذا يضعف كفاءة الجهة ككل. لذلك، فإن التطبيق العلني والمصنف للقرارات والتعاميم لا يقتصر على كونه مطلباً أساسياً بل يعد استثماراً في رأس المال البشري والمؤسسي.

وَشَدَدُوا على أن الشفافية ليست مطلباً ثانوياً بل تعتبر أساساً مصداقية، وسلامة الحكومة في أي جهة حكومية، وغياب الإعلان عن القرارات يخلق بيئة تنظيمية غير عادلة ويهدد جهود الإصلاح الإداري، ولضمان نظام عادل، يجب أن تتعكس الشفافية والمساواة في الممارسات اليومية وفي نشر التعاميم بشكل علني وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والاختيار المبني على الكفاءة هو أساس بناء الثقة وتحفيز الموظفين.

في السياق ذاته، أعلن ديوان الخدمة المدنية رسمياً في بيان على حسابه على تطبيق «اكس»، أن عطلة السنة الميلادية 2026 ستكون الخميس الموافق 1 يناير ويستأنف الدوام من 4 من الشهر ذاته. وأفاد «الديوان» بأن الأجهزة والجهات ذات طبيعة العمل الخاصة تحدد عطلتها الجهات المختصة بشؤونها بمرعاة المصلحة العام.

باتي ذلك تأكيداً لما نشرته «الأنباء» في 2 ديسمبر «أن عطلة رأس السنة الميلادية الجديدة تصادف أيام الخميس والجمعة والسبت، الموافقة على التوالي 1 و2 و3 يناير، ويستأنف الدوام يوم الأحد 4 يناير».

من الأحوط أن يقود الالتزام بالنشر دعماً لتطبيق الحكومة خصوصاً أنه استحدث في الهيكل التنظيمي مكتب الحكومة وتطوير التنمية الإدارية وتم تكليف بدور البدر به بدلاً من مكتب المتابعة والتنسيق.

وذكرنا أنهم علموا بوجود تعميم داخلي ينظم ضوابط النقل داخل الديوان من بعض حالات النقل الداخلية التي تمت فعلياً لموظفين من داخل الديوان، متسائلين عن سبب الاستفادة الانتقائية من تعميم رسمي يتيح النقل والندب داخل الديوان للبعض دون غيرهم، وطالبوا بنشر التعاميم لا سيما تلك التي تخص الموظفين والتي يمكن أن يستفيد منها الموظفون بشكل مباشر، لتمكين الجميع من الاطلاع عليها حتى يستطيع من يريد النقل والندب تقديم طلب حتى وإن تعذر تنفيذه، خصوصاً أن التعميم يحمل رقم ل1 لعام 2025، أي كان أول تعميم صدر في العام 2025، ونحن الآن في شهر ديسمبر وأوشك العام على الانتهاء، وهذا معناه أنه خلال السنة بأكملها لم يتم نشر التعميم.

ورداً على سؤال هل سيكون هذا التعميم سارياً خلال العام 2026 أم سيتم إصدار تعميم آخر ينظم إجراءات النقل والندب الداخلي، أجابوا: ليس لدينا علم ما إذا استمر العمل بهذا التعميم أم سيتم إصدار تعميم جديد. وأضافوا أنه عندما يشعر بعض الموظفين بالإحباط بسبب غياب الشفافية،

قال مراقبون لـ «الأنباء» إن اعتماد نظام إلكتروني موحد لإعلان تعاميم ديوان الخدمة المدنية الموجهة إلى الموظفين يعد ضماناً أساسياً لتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة، إذ أن التطبيق العلني والمصنف للقرارات لا يمثل مجرد مطلب إداري، بل يشكل استثماراً استراتيجياً في رأس المال البشري والمؤسسي، وهو ما يتجلى بوضوح في المطالبة بنشر التعميم الداخلي رقم «1» لسنة 2025 بشأن تنظيم إجراءات النقل والندب الداخلي، بعد أن تأخر نشره لا سيما مع حاجة بعض الموظفين إلى تقديم مثل هذه الطلبات في ظل وقف النقل والندب الخارجي بين الجهات الحكومية. وأوضحوا أن اعتماد نظام إلكتروني موحد تعلن من خلاله التعاميم، وتوضح فيه معايير الاختيار للجمع بين عدالة النقل والندب داخلياً ويضمن شمول الكفاءة المستحقة، كما أن إشراك لجان مستقلة من المسؤولين والموظفين في الإشراف على هذه العمليات يمكن أن يعزز الثقة ويضمن الموضوعية.

وأضافوا أن بعض الجهات الحكومية نشرت ضوابط النقل والندب الداخلي بعد أن سمح الديوان بإجراء النقل والندب الداخلي للموظفين على مستوى كل جهة حكومية في ظل استمرار إيقاف النقل الخارجي بين الوزارات، وديوان الخدمة المدنية باعتباره الجهة المنظمة

مريم بندق

## الديوان الأميري يشكر المعزين بوفاة المغفور لها الشيخة معالي محمد الجابر الصباح

تعالى أن يجزيهم خيراً ويحفظهم من كل مكروه ويدعوه سبحانه وتعالى أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته وأن يسكنها فسيح جناته. (إن الله وإنا إليه راجعون).

الأميري بالشكر الجزيل إلى كافة الأخوة المواطنين والمقيمين الكرام الذين شاركوا بتقديم التعازي بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى الشيخة معالي محمد الجابر الصباح، إذ تسأل الله

كونا: جاءنا من الديوان الأميري ما يلي: «باسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح الكرام يتقدم الديوان

## أدانت واستنكرت العمل الإرهابي الذي استهدف مسجداً في «حمص» السورية

## الكويت: ندعم سيادة الصومال على جميع أراضيها

وأكدت أهمية تضافر الجهود الدولية والإقليمية والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لخفض التصعيد وتهيئة بيئة سياسية بناءة تقوم على الحوار والتفاهم بما يسهم في معالجة مختلف التحديات ويحفظ وحدة اليمن وسيادته ولبني تطاعات شعبه الشقيق نحو مستقبل آمن ومستقر ويضع حداً لمعاناته.

السورية، ما أدى إلى سقوط عدد من المدنيين بين قتيل وجريح. وجددت موقفها الثابت والرافض لجميع أشكال العنف والإرهاب مهما كانت دوافعه، مشددة على أهمية الوقوف في مواجهة هذه الأعمال الجبانة التي تهدف إلى ترويع الأمنين.

كونا: أكدت الكويت دعمها التام لسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة على جميع أراضيها، معربة عن رفض الكويت لما تم الإعلان عنه مؤخراً بشأن الاعتراف المتبادل بين سلطات الاحتلال الإسرائيلي وما يعرف بإقليم أرض الصومال.

## ضمة قطاع الطرق بالكامل إلى الوزارة

## «الأشغال» ترفع هيكلها التنظيمي الجديد إلى «الخدمة المدنية» خلال الأيام المقبلة

إطار توجه الوزارة نحو تحسين الأداء المؤسسي ومواكبة التطورات التقنية والعملية الحديثة، بما في ذلك دمج تخصصات نوعية ووحدات متقدمة داخل الإدارة، لتعزيز القدرة على رقمنة الخدمات الحكومية وتطبيق أفضل الممارسات الهندسية والتقنية، ويمثل خطوة إصلاحية استراتيجية تعكس التوجه الحكومي نحو إعادة تنظيم الأجهزة التنفيذية بشكل يضمن وضوح الصلاحيات والمسؤوليات، ويعزز الكفاءة المؤسسية وجودة المتابعة والإشراف الفني والإداري.



مبنى وزارة الأشغال

تعزيز كفاءة الأداء وتسريع وتيرة الإنجاز ويعكس التوجه الحكومي لإعادة تنظيم الأجهزة التنفيذية وتحسين أفضل نتائج في قطاع البنية التحتية. ويأتي الهيكل الجديد في

عاطف رمضان

قالت مصادر لـ «الأنباء» إن وزارة الأشغال العامة ستقوم خلال الأيام المقبلة، برفع الهيكل التنظيمي الجديد إلى ديوان الخدمة المدنية لاعتماده رسمياً.

وأوضحت المصادر أن هذه الخطوة تأتي بعد إلغاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري، حيث سيتم نقل قطاع الطرق بالكامل إلى «الأشغال» ليضاف رسمياً ضمن الهيكل التنظيمي الجديد، بما يعزز تكامل إدارة مشاريع البنية التحتية، مشيرة إلى أن الهيكل الجديد أعد وفقاً لتعليمات ديوان الخدمة المدنية ليعكس وضوح الصلاحيات والانسيابية الإدارية. وأكدت المصادر أن اعتماد الهيكل من قبل الديوان سيهدم للانتقال إلى المرحلة التنفيذية، بما يسهم في

## تنطلق الأحد 4 يناير.. وختام امتحانات الصفيين الـ 10 و11 غداً الإثنين

## «التربية»: 200 حافلة لنقل أوراق اختبارات «الثاني عشر»

في الوقت المحدد ودون تأخير، موضحة أن هذه الخطوة تأتي ضمن حزمة من الإجراءات التنظيمية التي تنفذها الوزارة هذا العام في سابقة تعكس حرصها على تطوير منظومة نقل الامتحانات والحد من المخاطر المحتملة.



الحافلات التي أجرت بها وزارة التربية البروفة لنقل أوراق الامتحانات

ونكرت أن توزيع الحافلات الاحتياطية على جميع المسارات الرئيسية يعزز سرعة الاستجابة للطوارئ ويمنح فرق العمل مرونة أكبر في التعامل مع أي ظرف مفاجئ، ما يسهم في تحقيق أعلى مستويات الانضباط، والقدرة على التعامل مع طوارئ قد يواجهها الحافلات تحتوي على نظام GPS LIVE TRACKING مربوطة مع غرفة التحكم الخاصة بعملية نقل الاختبارات.

المطابع السرية بالمناطق التعليمية الست، وذلك في خطوة غير مسبوقة لضمان سير العملية الامتحانية بسلاسة ودون أي عوائق حيث تم تخصيص 20 حافلة احتياطية أخرى موزعة على مختلف المسارات الرئيسية لخطوط نقل الاختبارات

عبدالعزيز الفضلي

فيما يختتم طلبة الصفيين العاشر والحادي عشر اختباراتهم يوم غد الإثنين، تواصل وزارة التربية استعداداتها لامتحانات طلبة الصف الثاني عشر التي ستنتقل يوم الأحد 4 يناير حيث كشفت مصادر تربوية لـ «الأنباء» عن أن الوزارة تقوم حالياً بإجراءات تجهيز 200 حافلة لنقل الامتحانات، مشيرة إلى وجود 180 حافلة لنقل الاختبارات الورقية من المطابع السرية في المناطق التعليمية إلى لجان سير الاختبارات في كل المناطق. وأضافت المصادر أنه تم توفير 20 حافلة لنقل الاختبارات الورقية من المطابع السرية الرئيسية بديوان عام الوزارة إلى

ونكرت أن المادة ذاتها تنص أيضاً على «حظر إتلاف المزروعات والنباتات والأشجار وقطف الأزهار في الميادين والشوارع والمرافق العامة أو اقتلاع الأشجار والنباتات البرية في الأراضي العامة ويستثنى من ذلك ما تحدهه اللائحة التنفيذية للمقانون لدواعي التنمية وفي كل الأحوال يتم الالتزام بتعويض ما تم اقتلعه من المسطحات الخضراء والأشجار».

وأضافت أن المادة (41) تنص على «حظر مباشرة الرعي أو استغلال الأراضي في الزراعات المروية أو أي نشاط آخر من شأنه أن يضر بكمية أو نوعية الغطاء النباتي في أي منطقة ما يؤدي إلى التصحر أو تدهور البيئة البرية».

على قدرتها الإنتاجية وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الاشتراطات والمعايير الواجب التقيد بها».

وأشارت إلى أن عقوبة المادة (40) غرامة لا تقل عن 250 ديناراً كويتياً ولا تزيد على خمسة آلاف دينار مع إلزام المخالف بإزالة آثار المخالفة في الميعاد الذي تحدهه الهيئة وإن لم يتم بذلك قامت الهيئة بالإزالة على نفقته الخاصة.

وأوضحت المصادر أن المادة (40) تنص على أنه «يحظر على كل من يرتاد المناطق البرية بقصد إقامة المخيمات أو لأي غرض آخر القيام بأي نشاط من شأنه الإضرار بالتربة أو التأثير على خواصها الطبيعية أو تلويثها على نحو يؤثر



شيخة إبراهيم

وقالت مديرة إدارة العلاقات العامة والإعلام في الهيئة شيخة إبراهيم لـ «كونا»، إن الحملة جاءت بناء على بلاغ وارد من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ويهدف التأكد من الالتزام بالاشتراطات البيئية وعدم مخالفة المادتين (40 و41) من قانون حماية البيئة.

## تجربة تطبيق بصمة الحضور لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت وعبدالله السالم في الفصل الثاني

ومجموعة من أعضاء هيئة التدريس. وأوضح المصادر أن البصمة ترتكز على حضور عضو هيئة التدريس وقت محاضراته وانتهاء وقت المحاضرة وفق جدولته الدراسي، أي تتم عملية التصبم مع (بداية الدخول ونهاية الخروج) لكل محاضرة على حدة.

نكرت مصادر أكاديمية ان تطبيق بصمة الحضور لأعضاء هيئة التدريس والهيئة الأكاديمية بجامعة الكويت وجامعة عبدالله السالم ستتم تجربتها خلال الفصل الدراسي الثاني المقبل على

الأخليفة